

تقرير: الاتحاد الأوروبي يخفق في العام 2011

الناس بالديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كما ذكر التقرير أن «الاتحاد الأوروبي سارع إلى الاعتراف بتحديات المرحلة الانتقالية السياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة ككل على رغم ضخامة هذه الثورات».

ولفتت الوثيقة أيضاً إلى أن «الاتحاد الأوروبي اعترف أيضاً بضرورة اعتماد نهج جديد في العلاقات مع جيرانه الجنوبيين».

ومن غير المتوقع أن تكون السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قوية ومؤثرة في تشكيل الأحداث العالمية مع استمرار أزمة الديون في العام الجاري (2012).

وفيما يتعلق بسورية دعا الاتحاد الأوروبي الرئيس السوري بشار الأسد إلى التخلي والسماح بتغيير النظام.

وتراجعت علاقات الاتحاد الأوروبي مع إيران إلى أدنى مستوياتها مع قيام بروكسل بزيادة العقوبات ضد الجمهورية الإسلامية بسبب برنامجها النووي المثير للجدل.

وسيقدر الاتحاد الأوروبي في يناير/كانون الثاني الجاري ما إذا كان سيتم حظر واردات النفط من إيران إلى أوروبا.

يذكر أن الدورة 21 للمجلس المشترك للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عقدت في العاصمة الإماراتية (أبوظبي) في أبريل/نيسان الماضي.

وشدد المجلس على أن مواصلة تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي سيكون بمثابة مساهمة فاعلة وقيمة للأمن والاستقرار في المنطقة.



وافق قادة الاتحاد الأوروبي على خطة إنقاذ مؤقتة قيمتها 500 مليار يورو

ومن احتمال تأخير أزمة اليورو بشكل سلبي على الأسواق العالمية وأن تسبب ركوداً اقتصادياً للعالم وليس واضحاً ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة الأزمة.

أما على الصعيد الخارجي واجه الاتحاد الأوروبي تحديات أمنية وسياسية واستراتيجية هائلة مع بداية «الربيع العربي»: إذ ركزت السياسة الأوروبية على دعم الأنظمة في شمال إفريقيا وهذا التغيير المفاجئ في الأحداث جعل أوروبا غير مستعدة وقادرة على التعامل مع الوضع.

وأصدر الاتحاد الأوروبي في ديسمبر تقريراً مطولاً عن رده على «الربيع العربي» أشار فيه إلى أنه «منذ المظاهرات الأولى التي وقعت في تونس في شهر ديسمبر العام 2010 هزت موجة من الاستياء الشعبي العالم العربي من خلال مطالبة

إسبانيا. واتفق قادة منطقة اليورو الـ 17 على منح اليونان خطة إنقاذ أخرى بقيمة مئة مليار يورو وحذف نسبة 50 في المئة من ديونها لدى البنوك الخاصة إلا أن الخوف من استمرار عجز اليونان وإمكانية انتقال العجز إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى لا يزال قائماً.

وفي مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي حذرت وكالة التصنيفات الأميركية (ستاندرد أند بورز) جميع دول منطقة اليورو تقريباً من تراجع اليورو.

كما وافق قادة الاتحاد الأوروبي على العمل من أجل تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي والانضباط في الموازنة إلا أن بريطانيا رفضت ذلك.

ويحذر المحللون من تفاقم الأوضاع في منطقة اليورو في العام الجاري (2012)

■ بروكسل - كونا

عام جديد يمر على القادة الأوروبيين تملأه اخفاقات كثيرة بعد أن عقدا قمة تلو الأخرى لحل الأزمات القائمة دون ظهور إشارة إلى تسوية أزمة الديون في أوروبا.

وعلى رغم أن العام بدأ بشكل جيد بالنسبة إلى اليورو بانضمام أستونيا إلى منطقة اليورو إلا أن العام الماضي (2011) انتهى بتراجع اليورو إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار خلال 11 شهراً؛ ما أثار مخاوف جدية بشأن مستقبل العملة الموحدة.

وأثنى رئيس المفوضية الأوروبية، خوسيه مانويل باروسو، على انضمام أستونيا إلى منطقة اليورو قائلاً: «إن هذه الخطوة دليل قوي على الجاذبية والاستقرار اللذين يمنحهما اليورو للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي».

وأعلن قادة الاتحاد الأوروبي عدداً من المبادرات والمقترحات وبرامج التقشف لاحتواء الأزمة إلا أن وكالات التصنيف هي التي كانت تحدد حالات الصعود والتراجع في الأسواق المالية.

وفي مارس/آذار الماضي وافق قادة الاتحاد الأوروبي على خطة إنقاذ مؤقتة قيمتها 500 مليار يورو ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي (إي إف إس إف) الذي يتوقع أن تحل محله آلية الاستقرار الأوروبي الدائمة (إي إس إم) بحلول يوليو/تموز المقبل.

وأثرت أزمة الديون على الأنظمة السياسية من خلال سقوط رئيسي الوزراء اليوناني جورج بابانديرو، والإيطالي سيلفيو برلسكوني وتغيير الحكومة في



فاقت أزمة الديون السيادية من معدل البطالة في إسبانيا

إسبانيا تتربح عجزاً أكبر من المتوقع العام 2011

■ مدريد - رويترز

قالت الحكومة الإسبانية الجديدة، إنها تتوقع أن يبلغ العجز العام في 2011 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً المستوى المستهدف البالغ 6 في المئة، وأعلنت أنها ستزيد ضريبة على الدخل وضريبة عقارية وستجمد أجور موظفي الدولة لمواجهة العجز. وتواجه إسبانيا تدقيقاً من السوق في قدرتها على السيطرة على المبالغ العامة.

وارتفعت علاوات المخاطر على البلاد إلى مستويات قياسية بسبب المخاوف من امتداد أزمة ديون منطقة اليورو إليها. وأعلن نائب رئيس الوزراء في حكومة يمين الوسط الجديدة، ساينز دي سانتا ماريا، تخفيضات في الإنفاق العام بقيمة 8.9 مليارات يورو (11.5 مليار دولار) لمعالجة العجز.

وقال سانتا ماريا «تواجه وضعاً استثنائياً وغير متوقع يجبرنا على اتخاذ إجراءات استثنائية وغير متوقعة». وفي حين كانت ديون إيطاليا مصدر القلق الرئيس للأسواق المالية في الأشهر القليلة الماضية، كانت إسبانيا أفضل حالاً؛ على رغم أنها اضطرت أيضاً لدفع تكاليف اقتراض مرتفعة.

وخففت الحكومة الاشتراكية السابقة عجز الموازنة من 11.2 في المئة في 2009 ويتعين على المحافظين أن يواصلوا تلك الجهود لخفض العجز إلى 4.4 في المئة في 2012 وإلى 3 في المئة في 2013.

وتعهد المحافظون - الذين حققوا فوزاً ساحقاً في الانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني وسط حال من عدم الرضا عن تعامل الاشتراكيين مع الأزمة - بتنشيط الاقتصاد وإصلاح سوق العمل التي تواجه صعوبات وانتشار البلاد من تباطؤ مستمر طويلاً.

وأعلن وزير الخزانة، كريستوبال مونتورو، يوم الجمعة (30 ديسمبر/كانون الأول 2011)، زيادات في الضرائب تركز على الأغنياء لجمع نحو 6 مليارات يورو.

بروفوبولس: العودة

إلى الدراخما ستكون كارثة

■ أثينا - رويترز

قال محافظ البنك المركزي اليوناني إن اليونان ستواجه عواقب كارثية إذا عادت إلى الدراخما، محذراً من أن مثل هذه الخطوة ستعني انخفاضاً حاداً لقيمة العملة. وأضاف جورج بروفوبولس في مقابلة صحافية «العودة إلى الدراخما ستعني جيماً حقيقياً (... على الأقل في السنوات الأولى. مستويات المعيشة ستوهي. العملة الجديدة ستخفض قيمتها بشكل كبير ربما يصل من 60 إلى 70 في المئة».

ميركل: يجب على أوروبا التعاون لنجاح اليورو

■ برلين - رويترز

قالت المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، في كلمتها عشية بدء السنة الجديدة إنه يجب على أوروبا التعاون بشكل أوثق إذا كانت تريد نجاح اليورو كعملتها المشتركة. وأضافت أنه مازال أمام أوروبا طريق طويل قبل التغلب على مشكلتها المتعلقة بالديون السيادية.

وقالت ميركل، إنها ستفعل كل ما في وسعها لتعزيز اليورو؛ ولكنها أوضحت أن هذا لن ينجح إلا إذا استفادت أوروبا من أخطئها.

وأوضحت ميركل في كلمة تلفزيونية مسجلة سلفاً

■ لبتها اليوم (أس) السبت: لا يمكن لأي عملة مشتركة أن

تتجح بشكل حقيقي إلا إذا تعاوننا في أوروبا بشكل أكبر مما فعلنا. أوروبا تنمو معاً في الأزمة».

وأضافت في نسخة رسمية من كلمتها أن «الطريق للتغلب على ذلك مازال طويلاً ولن يكون خالياً من النكسات ولكن في نهايته ستخرج أوروبا من الأزمة أقوى مما دخلتها».

وقالت ميركل إنه على رغم أن الاقتصاد الألماني يسير بشكل جيد فإن العام المقبل (الجاري) (2012) «سيكون بلا شك أكثر صعوبة من العام 2011».

الديمقراطية الأوروبية

والانقلاب المالي (3 - 3)

□ ففي إطار «الديمقراطية المحدودة»، يتوجب أن يفرض هؤلاء التكنوقراط، دون اعتبار للتكاليف الاجتماعية، أية تدابير تتطلبها الأسواق - سواء أكانت المزيد من الخصخصة، أو المزيد من الإقتطاعات والتخفيضات، أو المزيد من التضحيات - والتي لم يجرؤ بعض القادة السياسيين على فرضها بسبب المعارضة الشعبية الحادة.

الإتحاد الأوروبي هو آخر مكان في العالم يتم تخفيف حدة الرأسمالية المتوحشة فيه عبر إدخال نظم الحماية الاجتماعية، والمعروفة باسم دولة الرفاه.

فبالأسواق لا تحب دولة الرفاه وتريد تدميرها. هذه هي المهمة الاستراتيجية للتكنوقراط الذين جاءوا إلى السلطة بواسطة هذا الطريق الجديد - الانقلاب المالي - الذي يتم تقديمه على أنه أسلوب متوافق مع الديمقراطية.

فمن غير المرجح أن هؤلاء التكنوقراط من أصحاب «المنصب السياسي» سيتوصلون إلى حل للأزمة. ولو كان الإصلاح التقني كافياً، سيكون قد فات أوانه بالفعل.

ما الذي يتوقع حدوثه عندما يدرك مواطنو أوروبا أن تضحياتهم ذهبت سدى، وأن الركود مازال مستمراً؟ وكيف ستزيد حدة الاحتجاجات العنيفة؟ وكيف سيتم الحفاظ على النظام الاقتصادي في الشوارع وداخل عقول الشعب؟ وهل ستصبح الديمقراطيات الأوروبية «ديمقراطيات إستبدادية»؟

على سبيل المثال، 45 في المئة من الديون السيادية في إسبانيا هي في يد البنوك الإسبانية، في حين أن ثلثي نسبة 55 في المئة الباقية هو في يد المؤسسات المالية في بقية دول الاتحاد الأوروبي. وهكذا تم شراء 77 في المئة من الديون الإسبانية من قبل الأوروبيين، وتقع نسبة 23 في المئة فقط في أيدي كيانات من خارج الاتحاد الأوروبي.

- أعلى تصنيف هو AAA، والذي احتفظ به اعتباراً من نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2011 عدد قليل من الدول: ألمانيا، أستراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، المملكة المتحدة، والسويد وسويسرا. وقد تم خفض تصنيف الولايات المتحدة في أغسطس/آب 2011، إلى AA+ بينما أصبح تصنيف إسبانيا حالياً هو AA - مثل الصين واليابان.

- نجح بنك غولدمان ساكس الأميركي في وضع روبرت روبين كوزير للخزانة الأميركية في عهد الرئيس كلبنتون وهنري بولسون بالمنصب نفسه في عهد جورج دبليو بوش. وكان الرئيس الجديد للبنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، نائب رئيس بنك غولدمان ساكس في أوروبا للفترة ما بين 2002-2005.

إغناسيو رامونيه

رئيس تحرير «لوموند ديبلوماتيك» الإسبانية.

وكالة إنتر بريس سيرفس

تركيا بحاجة الى منطقة يورو قوية للحفاظ على نموها الاقتصادي

■ أنقرة - أ ف ب

□ بعد أكثر من عشرة أعوام على ولادة منطقة اليورو، سجل الاقتصاد التركي ازدهاراً كبيراً؛ على رغم أن تركيا لم تنضم إلى الاتحاد الأوروبي؛ لكن الأزمة في أوروبا قد تؤثر سلباً على نموه.

وأعلن سياسي أوروبي متخصص في شؤون تركيا رافضاً الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس أن «ما يحصل في أوروبا يعني تركيا عن قرب. وإذا ما عانى الاتحاد الأوروبي من مشكلة، فإن تركيا تصاب هي الأخرى لأن الاقتصاديين يتداخلان».

وأضاف «عندما ينظر تركي اليوم إلى أوروبا من أنقرة أو من إسطنبول، فإن الاتحاد لا يدعو إلى الحلم وإنما السؤال الذي يتعين طرحه هو، إلى أي حد ترتبط بلادنا بأوروبا؟».

وتشكل الصادرات إلى الاتحاد

عشر عالمياً ويسجلون أحد أعلى معدلات النمو في العالم.

وصرح دبلوماسي غربي رافضاً الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس أن «تركيا يمكن أن تكون نموذجاً لعدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي». وفي معرض الإشارة إلى الوضع الحالي في اليونان، وأضاف أن «تركيا مرت في أزمات اقتصادية لكن جهود الخصخصة أعطت نتائجها. ينبغي على اليونان أن تراقب جارتها لأنها قد تستخلص الدروس منها».

لكن على رغم النمو المرتفع، تسجل تركيا عجزاً كبيراً في الحسابات الجارية. ففي نوفمبر الماضي، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني درجة البلد من «إيجابي» إلى «مستقر».

ويبقى معدل البطالة المرتفع تحدياً رئيساً أيضاً، وبحسب الحكومة، فإن النمو قد يكون في العام المقبل (2012) نصف ما هو عليه بسبب الأزمة التي

الأوروبي قسماً مهماً من المبادلات التجارية لتركيا التي تأمل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وخصوصاً منذ الاتفاق الجمركي الموقع في 1995.

وقبل عشر سنوات تقريباً خرج البلد من فترة واجه خلالها مشكلات اقتصادية خطيرة بعد تدخل صندوق النقد الدولي الذي فرض إصلاحات هيكلية عميقة توتّي ثمارها الآن.

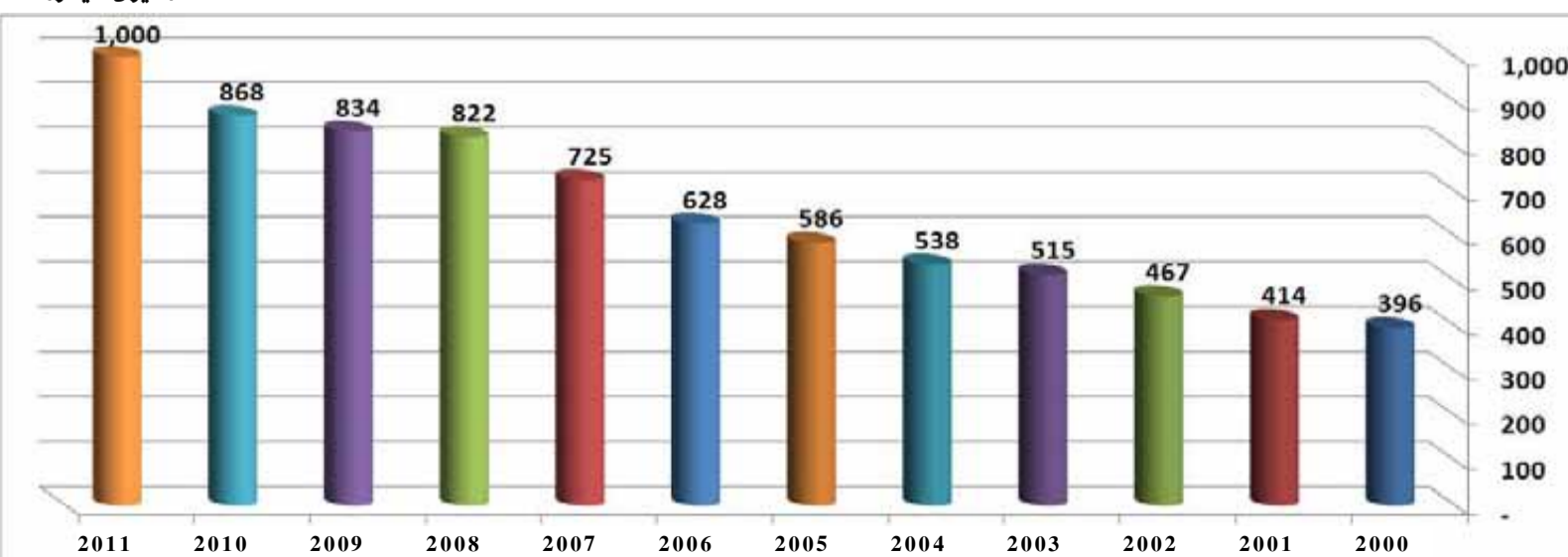
وأشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن معدل التضخم في البلد كان آنذاك 54,4 في المئة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، تراجع التضخم إلى 9,48 في المئة.

وفي 2001، سجل البلد نسبة نمو سلبية من 9,5 في المئة. وخلال الأشهر التسعة الأولى من 2011، بلغ النمو 9,6 في المئة.

واليوم، تمثل تركيا وسكانها البالغ عددهم 73 مليون نسمة الاقتصاد السابع

مصرفات حكومة البحرين على رواتب الموظفين

(مليون دينار)



المصدر: وزارة المالية

بيانات